

State of Kuwait

**Hemdan Salem Alazmi**  
Member of National Assembly



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

**حمدان سالم العازمي**  
عضو مجلس الأمة

المحترم،،،

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بهذا الاستجواب المرفق إلى وزير التجارة والصناعة بصفته، وذلك استناداً إلى حكم المادتين (100 و101) من الدستور ولأحكام المواد (133 و134 و135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنه.

مع خالص الشكر،،،

مقدم الاستجواب

حمدان سالم العازمي

- يبلغ أي مسؤول مجلس الوزراء

- يبلغ أي وزير تجارة وصناعة

ويدرج في جدول أعمال مجلس الأمة

State of Kuwait

**Hemdan Salem Alazmi**

Member of National Assembly



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

**حمدان سالم العازمي**

عضو مجلس الأمة

## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم:

(وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة 42)

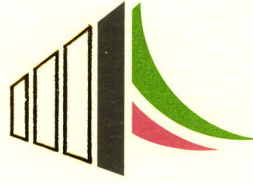
ويقول تعالى (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) (البقرة 283)

استناداً للمادة (100) من الدستور الكويتي والتي تنص على أنه لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم.

- وقد نصت المادة السابعة على أن: العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

- ونصت المادة (26) من الدستور على أن: الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة، ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

وبعد، فإن ما حدث مؤخراً بإحالة مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة للتحقيق على إثر قرار تفنين أوضاع الوافدين ممن بلغوا الستين عاماً، يعد سابقة سيكون لها آثار سلبية على إدارة مؤسسات الدولة مستقبلاً، كما يعد ترويعاً وترهيباً للقياديين في مؤسسات الدولة من اتخاذ أي قرار مستقبلاً، خاصةً لما لقرار إحالة مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة من حيثيات وممارسات مخالفة لا يمكن السكوت عنها، ما استدعانا لتقديم هذا الاستجواب الذي يتضمن محوراً واحداً.



## المحور : ترهيب وترويع قيادى الدولة والاساءة لسمعة الكويت دولياً والإضرار بالمصلحة العامة.

في إطار جهود الدولة لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية وتعهد سمو رئيس مجلس الوزراء بالعمل جاهداً على ذلك، عكفت مؤسسات الدولة على دراسة الوضع الحالي ووضع تصورات ومقترحات كان من ضمنها منع تجديد إقامة من يبلغ الستين عاماً دون أي اعتبارات أو استثناءات وصدر قرار بالموافقة على ذلك من قبل مجلس إدارة القوى العاملة برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك مريم العجيل وذلك في شهر يوليو 2020.

وزير التجارة والصناعة السابق الأخ فيصل المدلج أقر في تغريدات على حسابه الرسمي بتوثير أنه تسلم الوزارة بعد صدور قرار منع تجديد إقامات من بلغوا الستين إلا أنه بعد المباحثات مع غرفة التجارة والمهتمين بهذا القرار تمت الموافقة على استثناء كل من يملك حصة في شركة تشغيلية قيمتها ١٠٠ ألف دينار وما فوق، كما تم استثناء حملة الدبلوم وما فوق.

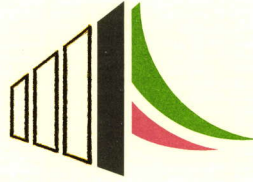
وأقر الوزير السابق أنه صاحب مقترح الالفين دينار والتأمين الصحي كمخرج للاستثناء وكان هذا المقترح محل ترحيب وتقدير من غرفة التجارة ووافقت عليه خطياً.

كما وافق عليه مجلس إدارة القوى العاملة بحضور الوزير دون أي اعتراض من الاعضاء الحضور ومنهم ممثلين عن اتحاد العمال وغرفة التجارة واتحاد الصناعيين وجهات اخرى وذلك في 31/ 3/ 2021.

وبعد حالة من الغموض صاحبت تأخيراً في تنفيذ هذا القرار عقد مجلس إدارة القوى العاملة اجتماعاً في 3/ 6/ 2021 وطلب الوزير تشكيل لجنة لدراسة وإعادة النظر بالقرار بعد أن اتضح أن الغالبية العظمى ممن يطالهم هذا القرار من فئة معينة محسوبة على الوزير.

وفضلاً عن المصلحة العامة التي تضررت بسبب تأخير تنفيذ هذا القرار بعيداً عن قانونيته من عدمها، خرج علينا الوزير ليحيل مدير عام القوى العاملة للتحقيق على خلفية هذا القرار بدعوى الاساءة إلى سمعة الكويت دولياً.

State of Kuwait



دولة الكويت

**Hemdan Salem Alazmi**

**حمدان سالم العازمي**

Member of National Assembly

مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

عضو مجلس الأمة

وهذا ما استدعانا لتقديم هذا الاستجواب بعد أن اتضح لنا أن مدير عام القوى العاملة لم يكن صاحب قرار في هذا الملف بل كان تحت سلطة الوزير رئيس مجلس إدارة القوى العاملة، وحتى وإن كان صاحب القرار في هذا الشأن فإنه وحسب اللائحة المعتمدة من مجلس إدارة القوى العاملة والمنشورة بالجريدة الرسمية قد منح صلاحية إصدار القرارات المتعلقة بسوق العمل بتفويض من مجلس الإدارة.

ويعد قرار إحالة مدير عام القوى العاملة الى التحقيق على خلفية هذا القرار ترويعاً وتهديداً لاي مسؤول في الدولة من اتخاذ اي قرار غير مرضي عنه من فئة دون اخرى وهو ما يلغي دور القياديين في الدولة في تحقيق اي تطور، والاكتفاء بتنفيذ ما يصدر عن الوزراء من قرارات.

وبما أن سبب الاحالة تطرق إلى الاساءة لسمعة الكويت دولياً، فأنا نؤكد أن قرار إحالة مدير عام القوى العاملة للتحقيق بسبب هذا القرار هو الذي يسيء لسمعة الكويت خاصة أن هذا القرار متابع من معظم دول العالم، وهو ما يعطي انطباعاً بأن الحكومة الكويتية ترضخ للضغط الخارجية دون النظر إلى مصلحة الكويت.

وختاماً فإن وزير التجارة والصناعة قد اثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لم يلتزم بقسمه وأنه لم يحترم الدستور وقوانين الدولة وأضر بالمصلحة العامة وأساء لسمعة الكويت دولياً وذلك من أجل إرضاء فئة محسوبة عليه.

والله ولي التوفيق